ملحق (٤)

مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الوزراء

الرقم: ن ر/أ/١٢/٠٢/٠٦٢
التاريخ: ٢٨ فبراير ٢٠١٢م

معالي علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى خطابكم رقم ٢٣ ص ل م ق المؤرخ في ٢ فبراير ٢٠١٢م، المتضمن على بعض الإستفسارات حيال تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وإلحاقاً بخطابنا رقم ن ر أ/٥٤ المؤرخ بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٢م، المتضمن تقرير الخبراء القانونيين، وبناء على إستفساركم حيال تنفيذ التوصية رقم ١٧١٦ بشأن وضع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسئولين الحكوميين.

يسرني أن أرفق لكم طيه نسخة من قرار النائب العام رقم (٨) لسنة ٢٠١٢م، بشأن وحدة التحقيق الخاصة تنفيذاً للتوصية المذكورة أعلاه وفي ضوء تقرير الخبراء القانونيين الذين قدموا المساعدة في صياغة ذلك القرار، وكذلك خطاب معالي نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز فيما يتعلق بالبند رقم ٣ منه حول تعيين مستشار لفريق المحققين الوطنيين المعني بالتحقيق في الإدعاءات بحصول انتهاكات خلال الفترة الماضية.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وتقديري ،،،

محمد بن مبارك آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء

Kingdom of Bahrain
Deputy Prime Minister

Translation of letter no: N.R.A 062/2/12
Date: 28/02/12

In reference to your letter of 2 February 2012 concerning implementing the BICI recommendations, and further to our letter on 22 February enclosing the legal experts' advice, particularly regarding rec. 1716 on adopting a government accountability mechanism, I am pleased to enclose a copy of the Decision by the Attorney General No. 8 of 2012 on the Special Investigations Unit to implement the aforementioned recommendation in light of the legal experts' advice which assisted in drafting this Decision. I also enclose the letter of HE the Deputy Head of the Supreme Judicial Council and Head of the Cassation Court, with particular reference to item no. 3, on the appointment of an adviser to the Unit which aims to investigate allegations of violations occurring last year.

مملكة البحرين
النيابة العامة

Kingdom of Bahrain
PUBLIC PROSECUTION

مكتب النائب العام
التفتيش القضائي

Attorney General Office
Judicial Inspection

قرار
رقم (٨) لسنة ٢٠١٢
بإنشاء وحدة التحقيق الخاصة

النائب العام

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون السلطة القضائية وتعديلاته،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية،ولما كان تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، في الفقرة ١٢١٦ منه، قد أوصى بوضع:

"آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسئولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المحتجين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين يثبت انطباق مبدأ "مسئولية القيادة" عليهم وفقاً للمعايير الدولية".

وفي ضوء الإلتزام بالتنفيذ التام للتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ومشورة مجموعة الاستشارات القانونية الخارجية حول كيفية القيام بذلك.

ولما كان تنفيذ هذه التوصية يتطلب إنشاء وحدة خاصة ومستقلة بالنيابة العامة تتولى مسؤولية تحديد المساءلة ذات الطابع الفردي، وكذلك ما يتعلق بالأمور ذات الطابع المؤسسي أو المنهجي الناتجة عن الأحداث التي تضمنها تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق،

وفي ضوء توصية مجموعة الإستشارات القانونية الخارجية بأنه "يتم إنشاء وحدة ضمن مكتب النائب العام، يرأسها أحد كبار مسؤولي النيابة العامة، ويتم تعزيزها بخبرات متخصصة وبالقدرة على إجراء التحقيقات الضرورية للقيام بالمهمة المناطة بها"،

وفي إطار المبادىء العامة للتنفيذ، المتأتية من القانون الدولي، والتي يتم اشتراطها على الهيئات المسؤولة عن التحقيق في الادعاءات بانتهاك حقوق الانسان والتي تم تناولها في الفقرات من ٩ إلى ١٧ من المشورة المؤرخة في ١٥ فبراير ٢٠١٢ المقتطعة من مجموعة الاستشارات القانونية الخارجية.

وفي ضوء قرار المجلس الأعلى للقضاء تعيين مستشار ليتولى مسؤولية تقديم المشورة للمجلس الأعلى للقضاء حول المسائل الواردة بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وكمستشار تحقيقات مستقل لوحدة التحقيقات باللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ليقوم بدور ومسؤولية تقديم المشورة الاستراتيجية والإرشاد للوحدة في سبيل تنفيذ المهام المناطة بها.

وفي إطار صلاحيات النائب العام بصفته المسئول عن جهاز النيابة العامة وعضو في المجلس الأعلى للقضاء، والتي تتضمن صلاحية إنشاء وحدة تحقيق خاصة ومستقلة تملك الصفة والصلاحيات المذكورة أعلاه، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتلك الوحدة لتمكينها من تنفيذ المهام المناطة بها بكفاءة وفعالية.

قد تقرر:

(المادة الأولى)

تنشأ وحدة متخصصة بمكتب النائب العام بمسمى " وحدة التحقيق الخاصة " يرأسها عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة ، وتكون تحت مسئوليته وإشرافه المباشرين، ويعاونه سبعة من أعضاء النيابة لا تقل درجتهم عن وكيل نيابة، يعملون تحت إشرافه وتوجيهه ورقابة رئيس الوحدة، وتحت إشراف وتوجيه ورقابة النائب العام بصفته الإشرافية، حسبما يكون ذلك مناسباً، ويتم دعم هذه النيابة بما يلزمها من متطلبات بشرية ومادية، ومراجعة تلك الاحتياجات بصفة مستمرة على نحو يضمن قيامها بمهامها المنوطة بها بكفاءة وفاعلية.

(المادة الثانية)

يتم دعم وحدة التحقيق الخاصة بالخبرات والتخصصات اللازمة، بالتشاور مع رئيس الوحدة، وعن ذلك ينتدب عدد كاف من مأموري الضبط القضائي تحت مسمى " الشرطة القضائية "، ومن الأطباء الشرعيين وخبراء الأدلة الجنائية، ويعملون تحت إشراف وتوجيه ورقابة رئيس الوحدة، وتحت إشراف وتوجيه ورقابة النائب العام، بصفته الإشرافية، حسبما يكون ذلك مناسباً.

(المادة الثالثة)

تقوم وحدة التحقيق الخاصة في جميع الأوقات وبشكل عام بالأعمال المناطة بها وفقاً للمعايير الدولية، شاملة كعنصر أدنى بروتوكول إسطنبول للتقصي وتوثيق حالات التعذيب.

(المادة الرابعة)

تتولى وحدة التحقيق الخاصة مهمة تحديد المسؤولية الجنائية ضد المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون تسببت في جرائم قتل أوتعذيب أوالإيذاء أوسوء المعاملة، بمن فيهم ذوي المناصب القيادية في ظل مبدأ مسئولية القيادة، وفي الحالات التي تتوصل فيها الوحدة إلى استنتاج بأن هناك أساس لنوع آخر من المساءلة، تتم إحالة أوراق القضية إلى الدائرة أو الهيئة الحكومية المختصة لغرض اتخاذ إجراءات تأديبية محتملة، أو أي إجراءات قانونية أخرى في إطار صلاحيات تلك الدائرة أو الهيئة.

(المادة الخامسة)

تتولى وحدة التحقيق الخاصة مسئولية جميع القضايا الناشئة عن أحداث العام ٢٠١١ التي تضمنها تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، إلى جانب أي قضية أخرى يقرر النائب العام وجوب إحالتها إلى الوحدة للتحقيق فيها لأي سبب كان.

Kingdom of Bahrain
PUBLIC PROSECUTION

مملكة البحرين
النيابة العامة

Attorney General Office
Judicial Inspection

مكتب النائب العام
التفتيش القضائي

(المادة السادسة)

يقدم رئيس الوحدة تقريرا شهريا للنائب العام حول عمل الوحدة وسير التحقيقات. ويكون ذلك التقرير خاليا على ألا يحتوي على أية تفاصيل من شأنها التأثير سلبا على التحقيق، أو على حقوق المتهمين، أو متطلبات السرية وحماية الشهود.

(المادة السابعة)

يكون لرئيس الوحدة ولأعضائها حرية الوصول إلى مستشار التحقيقات المستقل المعين بواسطة المجلس الأعلى للقضاء، كما تكون له أيضاً حرية الوصول إلى جميع من يكون مناسبا. ويعمل مستشار التحقيقات المستقل بالتنسيق مع النائب العام وتقدم المشورة له فيما يتعلق بهذه المسائل.

(المادة الثامنة)

يتم تعيين مستشار لحقوق الإنسان أو أكثر لتقديم المشورة للوحدة ولمكتب النائب العام بصفة عامة، حول مسائل القانون الدولي والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بعملهم.

(المادة التاسعة)

ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي للنشر.

د. علي بن فضل البوعينين
النائب العام

صدر بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٧

Kingdom of Bahrain
The Supreme Judicial Council
Office of the President

مملكة البحرين
المجلس الأعلى للقضاء
مكتب الرئيس

رقم الكتاب : رت م ق / ٢٤ / ٢٠١٢م
التاريخ : ٥ ربيع الثاني ١٤٣٣هـ
الموافق : ٢٧ فبراير ٢٠١٢م

صاحب السمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة الموقر
نائب رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي إبلاغ سموكم بأن المجلس الأعلى للقضاء قد أتم الأمور الآتية:

١- إنشاء محاكم متخصصة لنظر دعاوى التعويضات عن الأحداث التي مرت بها المملكة العام الماضي.

٢- قامت اللجنة المكلفة بمراجعة الأحكام الصادر بالإدانة من محاكم السلامة الوطنية والغير القابلة للطعن فيها من حيث مراعاة المبادئ الأساسية بالمحاكمة العادلة بما في ذلك الاستعانة بمحام وتحقيق مبدأ مشروعية الدليل وكذا الأحكام الصادرة بالإدانة و الغير القابلة للطعن فيها والخاصة بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي والتي لا تتضمن تحريضا على العنف من حيث العقوبات الصادرة فيها.

وخلصت اللجنة المذكورة في تقريرها النهائي إلى حصر جميع الأحكام الصادرة من المحاكم السلامة الوطنية وعددها ١٦٥ حكماً وإجمالي عدد المحكومين فيها ٥٠٢ محكوم وتبين اللجنة إن عدد الأحكام التي تم الطعن عليها هو ١٣٥ حكماً تجري مراجعها أما محاكم القضاء العادي المختصة تبعاً للقانون.

وأخذت اللجنة علماً بأن عدد القضايا التي حولت بعد انتهاء حالة السلامة الوطنية من النيابة العسكرية إلى النيابة العامة ١٦٧٢ قضية حفظت منها النيابة العامة ١١٨٥ قضية كما قامت النيابة العامة بإسقاط التهم المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وعددها ٣٣٤ تهمة.

Kingdom of Bahrain
The Supreme Judicial Council
Office of the President

مملكة البحرين
المجلس الأعلى للقضاء
مكتب الرئيس

وفي إطار الحرص على التنفيذ الكامل للتوصية ١٧٢٠ من تقرير لجنة تقصي الحقائق فقد تم حصر عدد ٣٠ قضية لم يتم الطعن عليها أمام القضاء العادي، وقد قامت اللجنة بمراجعة هذه الأحكام طبقاً للقواعد الدستورية والقانونية والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مواده أرقام ٦ و ١٩ و ٢٠ والتي تتعلق بالحق في المحاكمة العادلة وحرية الرأي والتعبير والتجمع.

ورغبة في تفعيل مبدأ المساواة في العدالة الجنائية، فقد استهدت اللجنة فيما انتهت إليه من توصيات بإعلان حضرة صاحب الجلالة في قضايا مماثلة بعدم ملاحقة عن المساس بالذات الملكية. وكذلك إسقاط النيابة العامة للتهم المتعلقة بحرية التعبير.

وخلصت اللجنة في ضوء ما تقدم، وبعد مراجعة القضايا المذكورة إلى التوصية في ثلاثين قضية بما يلي: إسقاط التهم واستبعادها من صحيفة الاسبقيات بالنسبة إلى خمسة متهمين، والاكتفاء بالعقوبة المنفذة فقط بالنسبة إلى ستة متهمين، وإسقاط التهمة فقط من صحيفة الاسبقيات بالنسبة إلى ٢ متهمين.

٣- شارف المجلس الأعلى للقضاء على إنهاء إجراءات تعيين مستشار لفريق المحققين الوطنيين المعني بالتحقيق في الادعاءات بحصول انتهاكات خلال الفترة الماضية.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

خليفة بن راشد بن عبدالله آل خليفة
نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء
رئيس محكمة التمييز